

## أموال قطر تنعش حماس المقبلة على انتخابات مصيرية

الحروف بالنسبة إلى القضايا العالقة بشأن الاستحقاقات، ومن المقرر أن تجري الانتخابات الفلسطينية على 3 مراحل، حيث تقام التشريعية في 22 مايو، والرئاسية في 31 يوليو، فيما تجري انتخابات المجلس الوطني في 31 أغسطس.

ويقول مراقبون إن قطر تعتبر ضخّ المزيد من الأموال للقطاع من شأنه أن يقوي وضعها في القطاع على الصعيد الشعبي، كما أنه أيضا من شأنه أن يدعم حظوظ حماس الانتخابية، التي تشهد شعبيتها في القطاع تدهورا جراء تفافم الأزمات المعيشية.

وذكرت صحيفة معاريف الإسرائيلية في وقت سابق أن قطر تعهدت بـ30 مليون دولار شهريا في غزة بحلول نهاية العام الجاري، بالتوافق مع إسرائيل. وأشارت إلى أن الأموال ستقسم إلى ثلاثة أغراض: الأول تمويل شراء الديزل لمحطة الكهرباء (كملايين دولار)، والثاني هو مساعداة الفقراء (10 ملايين دولار)، والثالث وقيمتها 7 ملايين وهو دفع رواتب الموظفين الحكوميين.

واعتبرت الصحيفة في مقال نشرته لمحلل الشؤون العربية في إذاعة الجيش الإسرائيلي "بالنسبة إلى القطريين هو مبلغ ضئيل من المال، لكنه بالنسبة إلى أهل غزة مصدر حياة".

ويعيش ما يزيد عن مليوني فلسطيني في قطاع غزة أوضاعا اقتصادية ومعيشية متردية للغاية. ووفق الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يبلغ عدد العاطلين عن العمل في غزة حوالي 232 ألفا، بينما تشير بيانات غير رسمية إلى أن عددهم يفوق 300 ألف. وبحسب إحصائية للمرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان (حقوقية مقرها جنيف)، أصرها أواخر يناير 2020، فإن نصف سكان غزة يعانون من الفقر.

العامين الماضيين، والتي جرت بالتوافق مع إسرائيل للإبقاء على استمرارية التهديد بين الأخيرة والفصائل الفلسطينية.

وأبدت الدوحة تبرما في عدة مرات من تحمل عبء دفع أموال للغزيين، الأمر الذي اضطر مسؤولين إسرائيليين وفي مقدمتهم رئيس جهاز الاستخبارات الإسرائيلي (الموساد) يوسي كوهين للتدخل في أكثر من مرة من أجل استئناف الدعم.

وتشير الدوائر إلى أن الوضع اختلف اليوم، فهناك استحقاقات مصيرية قد تغير قواعد اللعبة الفلسطينية، حيث أن الانتخابات التي ينتظر أن تجري خلال الأشهر القليلة المقبلة، تشكل فرصة حماس الذهبية لفرض نفسها في دوائر صنع القرار الفلسطيني، وتقاسم السلطة مع غريمها حركة فتح.

**360**  
مليون دولار قيمة منحة مالية أمر أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني بتخصيصها لقطاع غزة

وتمثل هذه الانتخابات أيضا فرصة ثمينة لقوى إقليمية داعمة لحماس كقطر وتركيا، لفرض نفسها رقا صعبا لا يمكن تجاوزه في الملف الفلسطيني، وهذا ما يثير مخاوف الجهة المقابلة، لاسيما الدول المحورية أي مصر والأردن اللتان تتحركان بشكل مكثف هذه الأيام لترتيبات ما قبل تلك الاستحقاقات، لضمان عدم حصول مفاجآت ستكون مربة لهما بشكل كبير مستقبلا، وقد تهدد دورهما في القضية الفلسطينية.

وينظر أن تحتضن القاهرة الشهر الجاري اجتماعا للفصائل الفلسطينية سيضم خلالها وضع النقاط على

غزة - تعززت قطر ضخّ الملايين من الدولارات لخزينة حركة حماس التي تسيطر على قطاع غزة، خلال 2021 الذي يشكل عاما مفصليا بالنسبة إلى الفلسطينيين، حيث من المقرر إجراء انتخابات عامة ستحدد شكل القيادة المقبلة.

وتقول دوائر سياسية إن عودة الاهتمام القطري بالملف الفلسطيني، واستئناف الدعم بهذا الشكل لقطاع غزة بعد أن جرى تجديده لفترة، يعودان بالأساس إلى رهان الدوحة على نجاح حماس في تكريس سيطرتها على القطاع، وأيضا على تعزيز نفوذ الحركة بحيث تصبح طرفا رئيسيا في معادلة السلطة الفلسطينية.

وتشير هذه الأوساط إلى أنه لو كان الاهتمام القطري يتركز على دعم الفلسطينيين حقيقة لكانت أودعت تلك الأموال لدى السلطة الفلسطينية، وليس على فصيل بعينه، لكن الدوحة تريد في الواقع الإبقاء على حالة الانقسام مع السعي لتحسين تموضع حماس، لتحقيق مآرب سياسية خاصة بها، ومنها ضمان دور في مسار الملف الفلسطيني المتعثر.

وأصدر أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني تعليماته بتخصيص منحة مالية بقيمة 360 مليون دولار، لدعم غزة، يتم صرفها على مدار عام 2021. وأفادت وكالة الأنباء القطرية (قنا)، الأحد، أن "المنحة سيتم صرفها ابتداء من يناير على مدار عام كامل".

وقالت الوكالة إن المنحة تأتي في إطار مواصلة دعم قطر للشعب الفلسطيني المحاصر في غزة، وأنه "سيتم توزيعها لتشمل رواتب موظفين، وتقديم مساعدات مالية للأسر الفقيرة، وتشغيل محطات الكهرباء".

وكانت قطر هددت في الأشهر الماضية بوقف المنحة التي خصصتها لتعزيز سلطة حماس في القطاع على مدى

## البرهان يلوح بتجاوز القوى السياسية وتشكيل حكومة طوارئ

### أداء القوى المدنية يمنح المكون العسكري في السودان فرصة تعزيز سلطته



البرهان للسياسيين: لن نتنازلكم طويلا

الحركات والمكون العسكري تميل إلى تهميش القوى الثورية وتقويض الحكومة المدنية.

وأعلنت لجان المقاومة الأحد، انسحابها من ميثاق تحالف قوى الحرية والتغيير وكافة توابعه السياسية والقانونية، واتجاهها لتسخير طاقتها وقواعدها للعمل مع الشارع ومن أسمته بـ"القوى الثورية الحقيقية"، وأرجعت قرارها إلى أفراد قوى المهيمنة على التحالف بسلطة اتخاذ القرار والإقصاء المتعمد لكوادرها.

ويبرهن تهديد رئيس مجلس السيادة على أن الجيش يجد الفرصة سانحة أمامه للمزيد من الهيمنة على السلطة، لأن هناك جرحا غائرا في أكثر من ملف ومنطقة، بينها الأزمة المتصاعدة على الحدود مع إثيوبيا وعدم قدرة الأجهزة الأمنية على تثبيت الأوضاع في ولايات الهامش، مثل غرب دارفور، مع حاجة مجلس السيادة لإعادة التوقيع إقليميا ودوليا عقب رفع اسم السودان من لائحة الدول الراعية للإرهاب.

في المقابل، قد يأتي التصعيد لمواجهة القوى المدنية بنتائج عكسية لرغبة المكون العسكري، فمن المتوقع أن يسهم الإعلان عن تشكيل حكومة طوارئ اندلاع موجة ثانية لتصحيح الأوضاع بدلا من حل الأزمة.

وقلّل المحلل السياسي مرتضى الغالي، من إمكانية تنفيذ تهديد البرهان، لأن الشارع السوداني ما زالت لديه هواجس عديدة من وجود العسكريين على رأس السلطة، فضلا عن وجود معطيات تتشكل حاليا، وتدعم اندلاع موجة ثورية جديدة لتصويب أخطاء أطراف السلطة الانتقالية.

وأوضح مرتضى الغالي لـ"العرب"، أن حدوث موجة ثورية جديدة ستكون ضد القوى السياسية التي أثبتت فشلها، ثم ضد العسكريين الذين ينجحون إلى عناصر رموز النظام البائد، والتوجه نحو تطهير الأجهزة الأمنية من العناصر المخربة، وتضييق الخناق على الميليشيات في الأطر، والتي تملك قدرة فائقة لتهديد السلطة الانتقالية.

وأوضح مرتضى الغالي لـ"العرب"، أن حدوث موجة ثورية جديدة ستكون ضد القوى السياسية التي أثبتت فشلها، ثم ضد العسكريين الذين ينجحون إلى عناصر رموز النظام البائد، والتوجه نحو تطهير الأجهزة الأمنية من العناصر المخربة، وتضييق الخناق على الميليشيات في الأطر، والتي تملك قدرة فائقة لتهديد السلطة الانتقالية.

يشكل أداء القوى المدنية فرصة ثمينة للمكون العسكري لتعزيز نفوذه وسلطته في السودان، خصوصا بعد فشل تلك القوى في العديد من الملفات وآخرها الاتفاق على تشكيل الحكومة الجديدة، وهو الأمر الذي دفع رئيس مجلس السيادة للتوقيع بحكومة طوارئ.

بشكل يؤدي للعودة إلى نقطة الصفر. واستطاع المجلس العسكري نسج تحالفات مع قوى مختلفة داخليا وخارجيا، بما يدعم وجوده كقوة فاعلة ومهيمنة على أوضاع المرحلة الانتقالية، وضامنة للأمن والاستقرار.

ويبرهن تهديد رئيس مجلس السيادة على أن الجيش يجد الفرصة سانحة أمامه للمزيد من الهيمنة على السلطة، لأن هناك جرحا غائرا في أكثر من ملف ومنطقة، بينها الأزمة المتصاعدة على الحدود مع إثيوبيا وعدم قدرة الأجهزة الأمنية على تثبيت الأوضاع في ولايات الهامش، مثل غرب دارفور، مع حاجة مجلس السيادة لإعادة التوقيع إقليميا ودوليا عقب رفع اسم السودان من لائحة الدول الراعية للإرهاب.

في المقابل، قد يأتي التصعيد لمواجهة القوى المدنية بنتائج عكسية لرغبة المكون العسكري، فمن المتوقع أن يسهم الإعلان عن تشكيل حكومة طوارئ اندلاع موجة ثانية لتصحيح الأوضاع بدلا من حل الأزمة.

وقلّل المحلل السياسي مرتضى الغالي، من إمكانية تنفيذ تهديد البرهان، لأن الشارع السوداني ما زالت لديه هواجس عديدة من وجود العسكريين على رأس السلطة، فضلا عن وجود معطيات تتشكل حاليا، وتدعم اندلاع موجة ثورية جديدة لتصويب أخطاء أطراف السلطة الانتقالية.

وأوضح مرتضى الغالي لـ"العرب"، أن حدوث موجة ثورية جديدة ستكون ضد القوى السياسية التي أثبتت فشلها، ثم ضد العسكريين الذين ينجحون إلى عناصر رموز النظام البائد، والتوجه نحو تطهير الأجهزة الأمنية من العناصر المخربة، وتضييق الخناق على الميليشيات في الأطر، والتي تملك قدرة فائقة لتهديد السلطة الانتقالية.

وأوضح مرتضى الغالي لـ"العرب"، أن حدوث موجة ثورية جديدة ستكون ضد القوى السياسية التي أثبتت فشلها، ثم ضد العسكريين الذين ينجحون إلى عناصر رموز النظام البائد، والتوجه نحو تطهير الأجهزة الأمنية من العناصر المخربة، وتضييق الخناق على الميليشيات في الأطر، والتي تملك قدرة فائقة لتهديد السلطة الانتقالية.

بشكل يؤدي للعودة إلى نقطة الصفر. واستطاع المجلس العسكري نسج تحالفات مع قوى مختلفة داخليا وخارجيا، بما يدعم وجوده كقوة فاعلة ومهيمنة على أوضاع المرحلة الانتقالية، وضامنة للأمن والاستقرار.

ويبرهن تهديد رئيس مجلس السيادة على أن الجيش يجد الفرصة سانحة أمامه للمزيد من الهيمنة على السلطة، لأن هناك جرحا غائرا في أكثر من ملف ومنطقة، بينها الأزمة المتصاعدة على الحدود مع إثيوبيا وعدم قدرة الأجهزة الأمنية على تثبيت الأوضاع في ولايات الهامش، مثل غرب دارفور، مع حاجة مجلس السيادة لإعادة التوقيع إقليميا ودوليا عقب رفع اسم السودان من لائحة الدول الراعية للإرهاب.

في المقابل، قد يأتي التصعيد لمواجهة القوى المدنية بنتائج عكسية لرغبة المكون العسكري، فمن المتوقع أن يسهم الإعلان عن تشكيل حكومة طوارئ اندلاع موجة ثانية لتصحيح الأوضاع بدلا من حل الأزمة.

وقلّل المحلل السياسي مرتضى الغالي، من إمكانية تنفيذ تهديد البرهان، لأن الشارع السوداني ما زالت لديه هواجس عديدة من وجود العسكريين على رأس السلطة، فضلا عن وجود معطيات تتشكل حاليا، وتدعم اندلاع موجة ثورية جديدة لتصويب أخطاء أطراف السلطة الانتقالية.

وأوضح مرتضى الغالي لـ"العرب"، أن حدوث موجة ثورية جديدة ستكون ضد القوى السياسية التي أثبتت فشلها، ثم ضد العسكريين الذين ينجحون إلى عناصر رموز النظام البائد، والتوجه نحو تطهير الأجهزة الأمنية من العناصر المخربة، وتضييق الخناق على الميليشيات في الأطر، والتي تملك قدرة فائقة لتهديد السلطة الانتقالية.

وأوضح مرتضى الغالي لـ"العرب"، أن حدوث موجة ثورية جديدة ستكون ضد القوى السياسية التي أثبتت فشلها، ثم ضد العسكريين الذين ينجحون إلى عناصر رموز النظام البائد، والتوجه نحو تطهير الأجهزة الأمنية من العناصر المخربة، وتضييق الخناق على الميليشيات في الأطر، والتي تملك قدرة فائقة لتهديد السلطة الانتقالية.

وأوضح مرتضى الغالي لـ"العرب"، أن حدوث موجة ثورية جديدة ستكون ضد القوى السياسية التي أثبتت فشلها، ثم ضد العسكريين الذين ينجحون إلى عناصر رموز النظام البائد، والتوجه نحو تطهير الأجهزة الأمنية من العناصر المخربة، وتضييق الخناق على الميليشيات في الأطر، والتي تملك قدرة فائقة لتهديد السلطة الانتقالية.

## إخفاقات اللجنة الدستورية في سوريا تعزز الشكوك في جدوى استمرارها

وأكبر دليل على ذلك أن بشار الأسد بدعم روسي سيجري الانتخابات الرئاسية خلال أشهر قليلة بمعزل عن أي دستور للبقاء في الحكم لسبع سنوات أخرى. وكانت الحكومة السورية أعلنت في وقت سابق عن التزامها بعقد الانتخابات الرئاسية في موعدا، في الربع المقبل، وأنها ترفض أي ربط بين هذا الاستحقاق وبين عمل اللجنة الدستورية.



محمود الحمزة

المشكلة في سوريا  
سياسية بامتياز  
وليست مشكلة دستور

ولم يعلن الرئيس بشار الأسد عن ترشحه للاستحقاق، بيد أن كثيرين يتوقعون أن يقدم على تلك الخطوة قريبا.

ويقول محمود الحمزة في تصريحات لـ"العرب" إن النظام كما حليفته روسيا لا يباينان في حقيقة الأمر لعمل اللجنة الدستورية الذي يمكن أن يتواصل لعشر سنوات أو 15 سنة، فيما النظام القائم مستمر ويجدد للأسد في انتخابات مزيفة وتناجج معروفة سلفا كعادته على مدى 50 سنة، حيث لم تحدث خلال هذه المدة أي انتخابات ديمقراطية واحدة.

ويضيف أن "النظام يعتقد أنه يستطيع أن يمرر الانتخابات الرئاسية، بل أن بمقدوره الإعلان في يوم واحد عن إجراءاته والإعلان عن نتائجها، فهذه المسرحية يتقنها جيدا".

وشدد على أنه إذا لم يرحل بشار الأسد والمحيطون به لا يمكن لسوريا أن تستقر، مؤكدا أن المشكلة ليست في الدستور بل في الحل السياسي القائم على تغيير بنية النظام السياسي.

وتتهم اللجنة بإعادة صياغة الدستور السوري، وهي هيئة مكونة من 150 عضوا، بواقع 50 ممثلا لكل من المعارضة، والنظام، ومنظمات المجتمع المدني، بينما تكون الهيئة الصغرى للجنة من 45 عضوا.

بلا أفق، وكانت بالأساس فكرة روسية بدعم من الأمم المتحدة والولايات المتحدة والمجتمع الدولي للاتفاق على مقررات جنيف التي تقضي بإيجاد حل سياسي في سوريا لأن المشكلة في البلد سياسية بامتياز وليست مشكلة دستور.

ويضيف الحمزة أنه من المفروض أن يكون وضع دستور جديد تحصيل حاصل بعد تركيز هيئة حكم انتقالي كما نص على ذلك اتفاق جنيف 1 الذي جرى التوصل إليه في العام 2012، لكن من الواضح أنهم كانوا يريدون أن يلتفوا على الاستحقاقات المهمة والأساسية التي تحقق حلا سياسيا مستداما والخروج من هذه الأزمة في سوريا عبر اللجنة الدستورية.

ولفت المعارض السوري إلى أن اللجنة التي بقيت لأكثر من سنة ونصف السنة قيد التشكيل تم رسمها من قبل الدول الأجنبية وليس من السوريين، والإن هي تعمل منذ أكثر من سنة في جلسات خاوية من أي محتوى.

وانتقد الحمزة قبول المعارضة السير في هذا المسار، قائلا إن موقفها كان "هزليا وبائسا"، وأنه كان عليها أن تكتشف أن هذه اللجنة ومنذ البداية ليست سوى مسرحية للمماطلة في الوقت

دشقا - مرت خمس جولات من أعمال اللجنة الدستورية في سوريا على مدى 15 شهرا، دون أن يسجل لهذه اللجنة أي اختراق يذكر، وسط شكوك متزايدة في جدوى استمرارها، سوى إضاعة المزيد من الوقت في حلقة مفرغة.

مبعوث الأمم المتحدة لدى سوريا غير بيدرسون الذي لطالما تسلم بالإيجابية على مدى الجولات الماضية، بدأ هو الآخر بإثارة حيث أعرب في ختام الجولة الخامسة للجنة الماضية، عن خيبة أمل كبيرة حيال الفشل المتكرر قائلا "لا يمكن أن نستمر هكذا".

هذا الشعور بالفشل والعجز انعكس تازما في صفوف وفد المعارضة الذي أعلن أحد أعضائه عضوا العلي مؤخرا عن استقالته، واصفا العملية التفاوضية الجارية حول الدستور بالعجبية.

وقال العلي في تسجيل مصور أرسله لتلفزيون سوريا، إن عملية التفاوض التي احتضنت جنيف جولاتها الخامسة، "عجبية ولا فائدة يرجى منها سوى أننا نعطى انطباعا أن هناك عملية سياسية والنظام متفاعل معها، في حين الحقيقة غير ذلك".

ويرى نشطاء ومناضون لنظام الرئيس بشار الأسد أن عدم تحقيق أي تقدم في المفاوضات الجارية حول الدستور، يتحمل المجتمع الدولي جانباً من المسؤولية عنه، لجهة تراجع اهتمامه بشكل ملحوظ بالقضية السورية عموما، لكن أيضا المسؤولية تقع في شق كبير منها على المعارضة التي اتسمت أداؤها بقدر من "المراهقة السياسية"، وحادت عن التواضع الأساسية وتحولت إلى رهينة لأجندات القوى الداعمة لها.

ويشير هؤلاء إلى أن المعارضة الموجودة تحاول دوما تعليق الفشل على شناعة النظام في التوصل إلى حل سياسي، لكنها تغفل واقع عجزها وعدم قدرتها على فرض نفسها، وبالتأكيد فإن النظام السوري يستغل هذا الوضع لتجييره لصالحه.

ويقول في هذا الصدد محمود الحمزة، المعارض السوري المقيم في موسكو لـ"العرب" إن اللجنة الدستورية

